السياسة التعليمية في مصر الاشتراكية والرأسمالية
دراسة مقارنة تاريخية

م.م/ هديل سامح علي كيوان
مدرس مساعد بقسم التربية المقارنة والإدارة التربوية

إشراف

أ.د/ أحمد إسماعيل حجي
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التربوية
كلية التربية- جامعة حلوان

أ.د/ هنداوي محمد حافظ
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التربوية
كلية التربية- جامعة حلوان

السياسة التعليمية في مصر الاشتراكية والرأسمالية دراسة مقارنة تاريخية

م.م/ هديل سامح على كيوان

أ.د/ أحمد إسماعيل حجي

أ.د/ هنداوي محمد حافظ

مستخلص:

يفرض التوجه السياسي للدولة نفسه بالضرورة على السياسات التعليميـــة. ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، حتى وإن حاولت أية دولة فصل التعليم عن السياســـة، فإن ذلك أيضاً يسمى تأثيراً بالسلب. وبالتالي فهناك علاقات تفاعلية متبادلـــة لا يمكـــن إنكارها بأي حال من الأحوال مهما كان قوة ودرجة التأثير والتأثر، واعتبار كلاهمـــا طرفاً جاذباً للآخر. مرت مصر بكثير من العصور التاريخية. وقد كان لكـــل عصـــر سياساته المميزة التي بات أثرها واضحاً على التعليم. من بين تلك العصـــور، عصـــر الاشتراكية وعصر الرأسمالية. وبرغم اختلاف السياسات والأيديولوجيات المميزة لكل عصر، إلا أن كان لكلٍ منهما أثره التعليمي، وكان التعليم خلالهما دوماً طوعـــاً لمـــا يحدث فيهما من تغييرات أو تحولات فكرية وسياسية مهما تعددت الأســـباب. وكـــان التعليم خلالهما دوماً طوعاً لما يحدث فيهما من تغييرات أو تحولات فكرية وسياســـية مهما تعددت الأسباب. قامت الباحثة بعمل مقارنة بين العصرين سياســـياً وأيـــديولوجياً وتعليمياً موضحة التفاعلات بينهم.

توصل البحث لوضع مجموعة من الإجراءات التي توائم بين السياسات العامة والفكر الأيديولوجي السائد، ووضع السياسات التعليمية بشكل يساعده على إنجاز دوره المنوط به، والاستجابة للسياسات القائمة.

الكلمات المفتاحيـــة: السياسة–الأيديولوجيا–الاشتراكية–الرأسمالية–السياسة التعليميـــة–مصر.

Abstract

The political orientation of the state necessarily imposes itself on educational policies. One cannot be separated from the other, even if any country tries to separate education from politics, called negative influence in this case. Thus, there are mutual interactive relationships that cannot be denied in any way, regardless of the strength and degree of influence, and considering both parties attractive to the other. Egypt has gone through many historical eras. Each era had its own distinct policies that had a clear impact on education. Among those eras, the era of socialism and the era of capitalism. Despite the different policies and ideologies characteristic of each era, both of them had an educational impact, and education during them was always voluntary because of the intellectual and political changes that occurred.

The research found a set of procedures that harmonize between public policies and the prevailing ideological thought, and the development of educational policies in a way that helps it fulfill its role and respond to existing policies.

Keywords: politics, ideology, socialism, capitalism, educational policy, Egypt.

مقدمة:

يتأثر التعليم بكل ما يحدث داخل المجتمع سياســياً واقتصــادياً واجتماعيــا وثقافياً. ويعتبر التربة الخصبة التي تمتص جميع المدخلات المتغيرة التي تطرأ علـــى المجتمعات وما يحدث خارجها. كما يعد الوسيلة الأقوى التي تستخدمها المجتمعات في توجيه عقول شعبها وما تحمله من أفكار، ليكون دعماً لها مهما كان توجهها. وتنطلــق السياسات التعليمية من السياسات العامة للدولة، فتكون انعكاساً لهــا ســواء إيجابــا أو سلباً. ومصر واحدة من تلك المجتمعات التي تأثر تعليمها على مر العصور بما مــرت به من تحولات.

تعرضت مصر لكثير من الظروف السياسية المختلفة خلال عصور تاريخيــة عديدة. كان لتلك السياسات أثرها الملموس على التعليم، حيث كان لها الداعم للسياسات القائمة. ومن بين تلك العصور التي مرت بها مصر، عصــر الاشــتراكية وعصــر الرأسمالية. تعرضت مصر خلالهما للعديد من السياسات المؤثرة اجتماعياً واقتصــادياً وثقافياً. كان لتلك السياسات ولايزال الأثر الأكبر على التعليم، كونه المرآة التي تعكس كل ما يدور بداخل المجتمع وما يحيط به.

وفيما يلي ستقوم الباحثة بعرض العلاقات والتفاعلات السياسية والتعليمية التي مرت بها مصر منذ عصر الاشتراكية وانتقالًا للرأسمالية...

مشكلة البحث:

يتأثر التعليم وسياساته في كثير من الأحيان سلباً بالسياسة العامة للنظام الحاكم المضطرب أو الفكر الأيديولوجي غير المستقر لتعدد رؤسائه أو وزرائــه أو الســياق المجتمعي المحلي والعالمي المحيط به. وبالنظر إلى عصور مختلفة مرت بها مصــر كعصر الاشتراكية، وعصر الرأسمالية والانفتاح الاقتصادي واستكمالًا له إلى قيام ثورة يناير ٢٠١١م، والاضطرابات السياسية والاقتصادية والمجتمعيــة التــي مــرت بهــا مصر ـــــــــ والتي يمكن القول إن آثارها مازالت موجــودة ومــؤثرة حتــى الآن

ـــــــــــ فإن التعليم قد تأثر سلباً خلال تلك العصور توازياً مـــع وجـــود إيجابيـــات حقيقية غير منكرة، ولكن كان للتأثير السلبي النصيب الأكبر كلما تقدم الزمن.

فبالرغم من الايجابيات التعليمية ومجانية التعليم وإعلان أن التعليم حـــق كـــل مواطن في **عصر الاشتراكية**، إلا أن انشغال الطلاب بالعمل السياسي فـــي المـــدارس والجامعات للتحرر من الاستعمار والتخلص من القهر والطغيان السائد والنضال مـــن أجل الاستقلال وإعادة بناء مصر القوية، مكونين حركة شباب الشرق لمحاولة تخليص الدول العربية من الاستعمار كان له الاهتمام الأكبر (ب. ج فاتيكيوتس ١٩٩٢، ص ص ٣،٥٤).

وفي **عصر الرأسمالية والانفتاح الاقتصادي**، ازداد الاستثمار الخاص، وغلبت سيطرة القطاع الخاص وتطوره على القطاع العام، فكان التعليم الخاص هو مـــا يقـــدم تعليماً جيداً دون العام، وتكدست فصول العام، وسافر المعلمون الأكْفَاء للخارج لتحسين أحوالهم المعيشية (Momina Afridi & Amal Berrwin, 2017, p.65).

ثم ازداد الوضع سوءاً بسبب تبني الدولة سياسة الانفتاح بلا رابط ولا ضابط، فازدادت ديون مصر وتسارع الإقدام على الخصخصة ولم تحدث نهضة حقيقية للدولة (جلال أمين، ٢٠١٢، ص١٦٢)، فأُهمل التعلـــيم ونَقُـــصَ تمويلـــه وازداد الاســـتثمار الأجنبي تجاهه، وازدادت المؤسسات التعليمية الخاصة وظهرت المدارس والجامعـــات الأجنبية التي أفرزت من جديد التفاوت الطبقي الاجتماعي، وقبلت مصـــر المعونـــات والتبرعات الأجنبية لتمويل التعليم، ورغم ذلك لم تتحسن جودته ولم تتعدل بنيته التحتية وأصيب أولياء الأمور بالإحباط من سوء حال التعليم وتدني مستوى أبنائهم التعليمـــي فأصبح يعاني من العبء كل مـــن الدولـــة ومواطنيهـــا (Momina Afridi & Amal Berrwin, 2017, Pp.67:69).

هذا بالإضافة إلى وجود سمات سلبية غلبت على سياســـة النظـــام التعليمـــي، خاصة مع بداية الثمانينات من أهمها(سيف الإسلام،٢٠٠٩، ص٢٣):

١- غياب رؤية سياسية واضحة مدعومة بتفكير إستراتيجي.

٢- النظرة الجزئية للسياسات التعليمية.
٣- التسرع في صنع السياسات التعليمية، وعدم استقرارها.
٤- غياب البعد الثقافي والمعرفي في السياسات التعليمية (تجاهل الواقع).
٥- الحديث عن السياسات التعليمية دون الأخذ في الاعتبار الإدارات التـــي تنفذها.
٦- النخب المسيطرة على مجريات الأحداث في ميدان السياسات التعليمية.
٧- الاهتمام بلغة الأرقام وليس بلغة القيمة، وبالشكل دون المضمون.
٨- طغيان البعد الفردي على البعد المؤسسي.
٩- اعتماد التمويل على المنح والقروض.

يظهر مما سبق وجود خلل في عملية اتخاذ سياسة تعليمية محددة وواضـــحة ومستقرة على مدى طويل، واتسامها بمجموعة من الخصائص والسمات التـــي أثـــرت سلباً على قدرة النظام التعليمي في تلبية الاحتياجات التربوية للمجتمع، مفتقـــدة قيامهـــا على فكر أيديولوجي وسياسي يعكس رصانته وثباته وخصائصه بإيجابية على النظـــام التعليمي بشكل يلبي مطالب السياسة العامة للدولة ويفيد النظام التعليمي على حدٍ سواء.

وفي إطار ما سبق، تسعى الدراسة إلى الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن التوصل إلى سياسات تعليمية مقترحة لتطوير النظـــام التعليمـــي بمـــا يتوافق مع التحولات الأيديولوجية والسياسية في مصر؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١- كيف تأثرت السياسات التعليمية بالسياسات العامة والفكر الاشتراكي للدولة؟
٢- كيف تأثرت السياسات التعليمية بالسياسات العامة والفكر الرأسمالي للدولة؟
٣- ما أوجه المقارنة بين العصرين الاشتراكي والرأسمالي المصري؟
٤- ما الإجراءات المقترحة لكي تتوافق السياسات التعليمية مع السياسات العامة والفكر الأيديولوجي في مصر؟

هدف البحث:

يسعي هذا البحث إلى وضع مجموعة مـــن الإجـــراءات المقترحـــة لتطـــوير السياسات التعليمية بما يتوافق مع التحولات الأيديولوجية والسياسية في مصر.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

قد تفيد نتائج الدراسة وتوصياتها القائمين على إدارة التعليم وسياساته، وكيفيـــة ربطها إيجابياً بأيديولوجيا وسياسة الدولة العامة.

حدود البحث:

يقتصر البحث على الحدود التالية:

- **الحد الزمكاني:** ويتمثل في مصر بداية من عصر الاشـــتراكية ثـــم التحـــول للرأسمالية والتخلي عن الاشتراكية وتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وقد تـــم اختيار ذلك العصرين نظراً لما تعرضا لهما من تحول أيـــديولوجياً وسياســـياً واضحاً، مع انعكاس سياستهما على السياسات التعليمية، حتى عام ٢٠١١م.
- **الحد الموضوعي:** يتناول البحث على تناول العلاقات الأيديولوجية السياســـية التعليمية.

منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج المقارن الذي يقارن الباحث مـــن خلالـــه وضع تعليمي أو مشكلة معينة في إطار اجتماعي ثقافي تاريخي تمهيداً للوصول لتحليل ونتائج تخدم المشكلة البحثية. والمنهج التاريخي الذي يضع فتـــرات زمنيـــة معينـــة موضع المقارنة، بحيث تكون بعض الفترات أكثر انتقالية عن غيرها وقابلة للمقارنـــة، ويمكن التنقيب وراء تلك العصور التاريخية، للوقوف علـــى أســـباب وعوامـــل قيـــام الأحداث التاريخية في زمكان معين.

وبالتالي تكون المقارنة خلال هذا البحث بين عصرين تاريخيين انتقالين مـــن تـــاريخ مصر هما عصر الاشتراكية والرأسمالية، والمقارنـــة بينهمـــا مـــن حيـــث التحـــول

الأيديولوجي والسياسي، والسياسات التعليمية في كل من العصرين، ومـــدى علاقـــات التأثير والتأثر بينهم. كما ستستخدم المنهج التاريخي من أجل الوقـــوف علـــى أســـباب وعوامل تبني سياسات معينه عن غيرها وكيف كانت علاقات التـــأثير والتـــأثر بـــين الأيديولوجيا والسياسة العامة والسياسات التعليمية في كل عصر، فـــالمنهج التـــاريخي يساعد في البحث عن السبب وراء كل فعل، بالإجابة عن السؤال لماذا حدث هذا الفعل دون غيره وما كانت أسبابه وماذا كانت نتائجه ومدي تأثيره فـــي العوامـــل الأخـــرى المحيطة به.

مصطلحات البحث:

السياسة Policy: تعني مجموعة من الأفكار أو خطة لما يجب القيام به فـــي مواقف معينة تم الاتفاق عليها رسمياً من قبل مجموعة مـــن الأشـــخاص، أو منظمـــة أعمال، أو حكومة، أو حزب سياسي(dictionary cambridge)

ويُقصد بها الطريقة التي تمكن من فهم وتنظيم الشؤون الاجتماعية، وهي الوسائل التي يتم من خلالها الأفراد والجماعات السيطرة على الوضع أكثر مـــن الآخـــرين، وهـــو مفهوم يُستخدم كجزء من النماذج والأطر الذهنية التي يُفسر من خلالها محاولـــة فهـــم العالم(إسماعيل عبد الكافي، ٢٠٠٥، ص٢٤٦).

وبذلك تكون السياسة بمعنى Politics فن الحكم أو علم السياسة، والتـــي تعمـــل على تحقيق أهداف معينة بعيدة المدى على مستوى الدولة. أما السياسة بمعنى Policy فتشمل أهدافـــًا ومبادئ لمستوى أقل يندرج من المستوى المجتمعي العام وتعمل فـــي إطارها.

السياسة التعليميةEducational Policy : تعني خطة تربوية مرصودة من قبل جهة ما وبمقتضاها يسير النظام التعليمي بكامله حسب توصياتها وأبعادهـــا مـــع مراعاة المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والجوانـــب الوطنيـــة والتاريخيـــة

والسياسية. وهي تصريح عام أو فهم عام تضعه السلطة التعليمية العليا (فاروق عبده فلية، احمد عبدالفتاح الزكي، ٢٠٠٤، ص١٧١).

وتعد السياسة التعليمية جزء من السياسات العامـــة للدولـــة. وتـــرتبط السياســـة التعليمية كمكون من مكونات السياسات العامة بالأداء السياسي للدولة. والأداء السياسي هو ما يضعه النظام الحاكم وينفذه من سياســـات فـــي شـــتى الميـــادين الاقتصـــادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية على الصعيدين الداخلي والخارجي. وتعكـــس هـــذه السياسات ما ترغبه النخبة الحاكمة، وتصورها لكيفية تحقيقه (احمد إســـماعيل حجـــي، ٢٠٠٤، ص٦١).

في ضوء ما سبق، يمكن تعريف السياسة التعليمية إجرائيًا بأنهـــا: "مجموعـــة الأهداف والخطط والبرامج التعليمية والتربوية، والإجراءات والتدابير التي يجب القيام بها، لضمان تنفيذها وتطبيقها بنجاح في مجال تطوير التعليم.

الاشـــتراكيةSocialism: يقتضي النظام الاشتراكي إلغاء الملكية الفردية بمعنى أنه لا يجوز للفرد أن يمتلك أرضًا أو أي ثروة تحتاج في اســـتغلالها إلـــى عامـــل أو عمال، وعليه يجوز للفرد أن يمتلك أدوات بيته وملابسه وأمواله طالما كان لا يستغلها بواسطة عمال. بل ربما سمح له بامتلاك مسكنه أيضـــا لأن هـــذا الملـــك لا يضـــر الآخرين. وغرض الاشتراكية مجرد إيجاد الحرية الاقتصادية حتى تتساوى الفرصـــة بين الناس في الإثراء فيلغى مبدأ الإرث، لأن وجوده ينافي هذه الحريـــة الاقتصـــادية التي تتطلب أن يولد الناس متساوين لا يمتاز أحدهم على الآخر بغير مميزاته الطبيعية (سلامة موسي، ٢٠١١، ص١٧).

الرأسمالية Capitalism: نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية، يقـــوم على أساس إشباع حاجات الإنسان الضرورية والكماليـــة، وتنميـــة الملكيـــة الفرديـــة والمحافظة عليها، متوسعاً في مفهوم الحرية، معتمداً على سياسة فصل الدين نهائيًا عن الحياة. ولقد ذاق العلم بسببه ويلات كثيرة نتيجة إصراره على كون المنفعة واللذة هما

أقصى ما يمكن تحقيقه من السعادة للإنسان. وما تزال الرأسمالية تمـــارس ضـــغوطها وتدخلها السياسي والاجتماعي والثقافي وترمي بثقلها على مختلـــف شـــعوب الأرض (مانع بن حماد الجهني، ١٤٢٠ه، ص٩١٠).

الدراسات السابقة:

- دراسة علي محمود رسلان ١٩٧٤: اتجاهات السياسة التعليمية في مصر في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ (علي محمود رسلان، ١٩٧٤):

هدف الدراسة: رسم صورة مستقبلية للسياسة التعليمية، وذلك من خلال معرفة ملامـــح تطورات السياسة التعليمية في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠.

منهج الدراسة: المنهج الوصفي.

نتائج الدراسة: –عدم استقرار السياسة التعليمية وارتباطها بتغير الوزير.

_ عدم شمولية السياسة التعليمية.

– عدم واقعية السياسة التعليمية حيث يتم إعلانها دون معرفة الإمكانات المتوفرة.

تتفق الدراسة مع البحث الحالي في اختيارها لفترة مـــن الفتـــرات التاريخيـــة المصرية التي سيتناولها هذا البحث، وتختلف الحالية في تناولها لخبرة أجنبية وحـــدود زمنية أخرى، مستخدمة المنهج المقارن.

- آمال كامل أنـــدراوس ٢٠٠٠: السياســـات التعليميـــة فـــي مصـــر بـــين النظريـــة والتطبيق:(آمال كامل أندراوس، ٢٠٠٠)

هدف الدارسة: تحليل السياسات التعليمية في مصر منذ صدور دســـتور ١٩٢٣ فـــي ضوء السياق السياسي والاجتماعي المصري خلال فتـــرة الدراســـة لتحديـــد أبـــرز الفجوات بين النظرية والتطبيق.

منهج الدراسة: المنهج الوصفي

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة أن السياسة التعليمية لم تحقق أهدافها في تلك الفترة.

تتفق الدراسة مع البحث الحالي في تناولها فترة تاريخية مصـــرية معينـــة متقاربـــة، وتختلف معها في تناول البحث الحالي لخبرة أجنبية هي روسيا، واستخدامها المـــنهج المقارن.

مرت مصر بالعديد من العصور التاريخية والثقافية المؤثرة، ومن بـــين تلـــك المراحل عصر الاشتراكية، وعصر الرأسمالية. كان لكل عصر تأثيره الواضح علـــى جميع السياقات المجتمعية ومن بينها التعليم. وفيما يلي يمكن عرض السياق السياســـي لكل عصر، وتفاعلاته المتبادلة مع التعليم في ضوء السياقات الأخرى كالاقتصاد.

١-السياسة التعليمية في عصر الاشتراكية:

عندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢م كان من أهدافها إجراء تغيرات اقتصادية واجتماعية للسيطرة علي وسائل الإنتاج فكان من الضروري توجيه ضربة لرأس المال الخـــــاص. كانت سيطرة الحكومة علي الموارد الاقتصادية خطوة ضرورية لمنع هجوم مضاد علي الثورة من الطبقات الغنية، وهكذا كانت هـذه القوانين بمثابة إجراء وقائي وإجهاض مبكر لقوي معادية، وبناءً علي ذلك سيطرت الدولة علي المصادر الأساسية للمدخرات القومية ونقلت أدوات الإنتاج في الصناعة والزراعة لتصبح في مجموعها تحت سيطرة الدولة (علي لطفي، ١٩٨٣، ص٢٧)

ومع قيام **عصر الاشتراكية**، امتلكت مصر رؤية ثورية حول أهم المبادئ التي شكلت نهجًا فكريًا وسياسيًا وتنظيميًا يسهم في صياغة منهج كامل وشامل للتقدم، وقـــد ساعد في ذلك توجهها نحو الفكر الاشتراكي والإنساني والعالمي الذي اكتسب مضمونًا اجتماعيًا تقدميًا محققًا أهدافًا جوهرية أساسها الإنسان وحريتـــه وكرامتـــه. تطـــورت الاشتراكية كأيديولوجيا بشكل تدريجي، وعلى مراحل متمثلة في مرحلة إقرار القـــانون والنظام، والمرحلة الشعبية وإصدار القوانين الاشتراكية، ومرحلة التخطـــيط القـــومي الشامل، مرتبطًا بإحداث تغيير في طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتجارب

التنمية الجديدة في الحكم داخلياً وخارجياً (بثينة عبدالرحمن التكريتي، ٢٠٠٠، ص ص ٣٥٤، ٣٥٧).

وانعكاساً على التعليم، فقد أُعلنت الأهداف العامة للسياسة التعليمية التي مـــن أهمها توفير فرص متساوية لجميع أبناء الشعب؛ لكي يأخذوا قسطًا متساوياً من التعليم الابتدائي المجاني، ووضع برامج لإعداد المعلمين؛ لإيمانه بـــأن التعلـــيم هـــو ســـلاح الشعوب. والدليل على ذلك صدور دستور ١٩٥٦م الذي تضمن مواد نصـــية تتعلـــق بالتعليم. فقد نصت المادة ٤٨: التعليم حر في حدود القانون والنظـــام العـــام والآداب، والمادة ٤٩: التعليم حق للمصريين جميعًا تكفله الدولة؛ بإنشاء مختلف أنواع المـــدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، والتوسع فيها تدريجياً. وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والعقلي والخلقي. والمادة ٥٠: تشرف الدولة على التعليم العام ويـــنظم القـــانون شئونه، وهو في المراحل المختلفة بمدارس الدولة بالمجان في الحدود التـــي ينظمهـــا القانون، والمادة ٥١: التعليم في مرحلته الأولى إجباري وبالمجان في مدارس الدولـــة (دستور الجمهورية المصرية، ١٩٥٦، ص ص ٤،٥).

وطبقًا للحق في "التعليم للجميع" مجاناً في الدستور المصري لعام ١٩٥٤ الذي شمل الحقوق الاجتماعية للمواطنين، كالحق في التعليم المجاني. لذلك، كانـــت هنـــاك حاجة لبناء المزيد المؤسسات التعليمية لدعم البنيـــة التحتيـــة (Mahmoud Emira, 2014, p.14).

وخلال هذا العصر، شدد وزير التربية والتعليم في حكومة عبد الناصر على أن القومية والتعليم يسيران جنباً إلى جنب. كلاهما يعلم الاستقلال والتعليم يصنع تقدماً تصاعدياً للجماهير، بينما يتم التحكم في نفس الوقت في فكر الطلاب نحو الديمقراطية، حتى وصل الأمر إلى القبض على بعضهم من الذين انحرفوا عن الفكر السياسي القائم. فقد تم تنفيذ سياسة التعليم الجديدة (التعليم للجميع) التي عززت التعليم المجاني، ولكـــن في نفس الوقت يتم التحكم في كل ما يتعلمه الطلاب. كان مـــن المفتـــرض أن يكـــون

الطلاب أحراراً في تنمية عقولهم الناقدة والمشاركة المدنية، ولكن الواقع كان يتم أثناء اعتقالهم لمثل هذه المشاركة المدنية(E. Buckner, 2013, p.3).

كان هذا أحد أهداف الثورة. تم تقييم الطلبات وفقًا لمعايير شـــفافة واعتمادهـــا على المستوى الوطني قبل اتخاذ قرار بشأن اختيار الدرجة والجامعة للطـــلاب. ومـــع ذلك، تم التشكيك في مدى ملاءمة القبول والرفض، أي على الرغم من التحـــول نحـــو زيادة وصول الطلاب إلى التعليم العالي، ربما لم يتم تحقيـــق ذلـــك بالكامـــل بســـبب استراتيجية القبول بالجدارة. كان البحث الأكاديمي لا يزال فرديًا ولكن كانـــت هنـــاك محاولات لإجراء المزيد من البحوث التطبيقية لخدمة المجتمع المحلـــي. ومـــع ذلـــك، يمكن القول إن هذه المحاولات كانت "جنينية" بسبب الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي طويل المدى بين الجامعات. بالإضافة إلى النقص الحاد فـــي اســـتقلالية المؤسســـات التعليمية، تم فرض قيود على المنح الدراسية الدوليـــة لـــبعض الـــدول مثـــل فرنســـا وبريطانيا والولايات المتحدة لسببين. أولاً، كانت العلاقات متوترة بين مصـــر وهـــذه الدول. ثانيًا، كان هناك انسجام متزايد بين عبد الناصر والكتلة الشرقية بقيادة الاتحـــاد السوفيتي. لذلك، كان من المرجح أن يحصل الأكاديميون على منح دراسية في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية الأخرى، مما قد يثير تساؤلات حول نجـــاح إضـــفاء الطابع الديمقراطي على التعليم، كأحد مبادئ ثورة ١٩٥٢، فيما يتعلـــق بمـــا يمكـــن للطلاب تعلمه وأين يمكن أن يتعلموا. سياسيًا، بالإضافة إلى الســـيطرة علـــى الحيـــاة السياسية في مصر، أراد ناصر أن يمد قبضته في هذين المجالين في البلدان العربيـــة الأخرى أيضًا. في عام ١٩٥٥ تم بناء حرم جامعي لجامعة القاهرة فـــي الخرطـــوم، عاصمة السودان. وبالمثل، في أعقاب الاتحاد بين مصر وسوريا في عام ١٩٥٨، تـــم تعديل اللوائح الجامعية في كلا البلدين لتسهيل التنسيق بـــين الجامعـــات (W. Potter, 1961, Pp. 35:38). وتعكس أجندة عبد الناصر السياسية للقومية العربية. أراد ناصر "أن تقود مصر العالم العربي ضد ما كان يُعتقد على نطاق واسع أنه مخططات الغرب غير المقصودة بشأن الشرق الأوسط" (S.A. Cook, 2012, p.75).

أما بالنسبة للاستقلالية، كان مـــن المفتـــرض أن يـــتم "حمايـــة" الاســـتقلالية الأكاديمية بموجب القانون، ولكن في الواقع تم تقويضها بشكل كبير. فقدت الجامعـــات استقلاليتها ولم يعد لديها لوائح فردية في نهاية المطاف، والتي حلت محلهـــا اللـــوائح الوطنية لأمورها الأكاديمية والإدارية والمالية بعد قانون ٥٠٨ في سبتمبر ١٩٥٤. كان هذا أول قانون ينظم ممارسة الجامعات وقد تم تطبيقه على جميع الجامعات في ذلـــك الوقت.(Mahmoud Emira, 2014, p.14) فقدت الجامعات استقلاليتها ولم يعد لـــديها لوائح فردية في نهاية المطاف، والتي حلت محلها اللوائح الوطنية لأمورها الأكاديميـــة والإدارية والمالية بعد قانون ٥٠٨ في سبتمبر ١٩٥٤. كان هـــذا أول قـــانون يـــنظم ممارسة الجامعات وقد تم تطبيقه على جميع الجامعات في ذلـــك الوقـــت (Mahmoud Emira, 2014, p.14).

تحركت مصر لممارسة السيطرة السياسية على الإدارة الداخلية والعمليـــات اليومية للمؤسسات من خلال مختلف المراسيم القانونية (مثل القانون رقـــم ٥٠٤ لعـــام ١٩٥٤) حيث تم طمس استقلالية الجامعات فعليًا ... الجامعة (وقطاع التعلـــيم العـــالي ككل) ففي مفهوم عبد الناصر لاستقلالية الجامعة في ٢١ سبتمبر ١٩٥٤، عندما أجبـــر مجموعة متنوعة من الجامعة (من حيث التعاطف السياسي) على فصل من ستين إلـــى سبعين من أعضاء هيئة التدريس – بدءًا من تخريج أســـاتذة مســـاعدين– بـــدون أي تفسير. حتى المنهج لم يكن خارج الحدود، ولكن أصر ناصر على أن جميع الجامعات تدرج في مناهجها مناهج وطنية مع دورات إلزامية في الاشتراكية العربيـــة والمـــواد المرتبطة بها(Y.G.M. Lulat, 2005,132)

بدا من هذا الفعل شيئين. أولاً: ربما أراد عبد الناصر "السيطرة" على الحيـــاة السياسية في مصر من خلال حل جميع الأحزاب السياسية القائمة. على الرغم مـــن أن المادة ٣٠ من دستور عام ١٩٥٤ تنص على أن المصريين لهم الحـــق فـــي تشـــكيل أحزاب دون إخطار أو إذن. طالما أن الوسائل والغايات سلمية وقائمة علـــى المبـــادئ الديمقراطية للدستور. قد يعني هذا أن طلاب الجامعـــات، مـــثلهم مثـــل السياســـيين،

سيُحرمون من حقهم في المشاركة في الأنشطة السياسية مثل الانضمام إلـــى تشـــكيل حزب سياسي أثناء وجودهم في الجامعة. قد يعني قلة عـــدد الجامعـــات فـــي عصـــر السياسة السابقة أن الطلاب من أجزاء أخرى من مصر قـــد يكونـــون قـــادرين علـــى الاجتماع في القاهرة والإسكندرية، وبالتالي من المرجح أن ينتشر أي حدث أو نشـــاط سياسي ضد حكومة عبد الناصر. على هذا النحو، قد تتصاعد أي مظاهرة أو انتفاضة إلى المدن والبلدات الأصلية للطلاب. لهذا السبب قد يكون من الضروري تقوية قبضته على الدولة والتعليم والمؤسسات الحيوية الأخرى. ثانياً، ربما أراد عبد الناصر "حماية" الحياة السياسية من خلال ضمان تجنب الأحزاب السياسية مثل "الحـــزب الـــديمقراطي الحر" وحزب النخبة في "الأمة"، اللذين كانا موجودين قبل عام ١٩١٩ وكانـــا مـــوالين للبريطانيين. قد تنعكس سيطرته على المؤسسات التعليمية بشـــكل أكبـــر، وبخاصـــة مؤسسات التعليم العالي والجامعات. بمعنى آخر، كان التعليم العالي في عصر السياسة السابقة مستقلاً ويمول من قبل الجمهور، بينما في عصر الاشتراكية كان يتم التحكم فيه وتنظيمه وتمويله من قبل الحكومة. على الرغم من إنشاء المجلس الأعلى للجامعـــات، الذي كان له مسؤوليات محدودة للغاية، لظن عبد الناصر أن بداية أي ثورة أو مظاهرة ستحدث في الجامعات المصرية، والتي تعـــد "بـــؤراً للنشـــاط السياســـي والخـــلاف الأيديولوجي"(S.A. Cook, 2012,p.84).

تألفت الحركة الطلابية السياسية من الإخوان المسلمين ومصر الفتاة والحركة الشيوعية الذين كانوا "التحديات الرئيسية التي واجهها النظام الاشتراكي. كما أن هـــذه التجمعات هـــي التـــي زودت الحركـــة الطلابيـــة بجوهرهـــا النشـــط (A. Abdalla, 2008,p.21). لذلك، كان جزء من الأيديولوجيا الاشتراكية هو التحكم فـــي الطـــلاب خاصة في التعليم العالي من خلال بعض استراتيجيات "التلاعـــب": أولاً، تـــم "نـــزع الطابع السياسي عن الطلاب من خلال إنشاء منظمات حرم جامعيـــة مكرســـة لـــدعم النظام وجهود واعية لجذب الشباب إلى الأنشطة التي كانت موجهة أكثر نحو رعايـــة الشباب والرياضة بدلاً من السياسة"(S.A. Cook, 2012,p.83). ثانياً، كانـــت هنـــاك

"إجراءات قمعية [مثل حرس الجامعة] لإبقاء نشطاء المعارضة الطلابية تحت المراقبة والتهديد المستمر. على الرغم من جميع القيود المفروضة على الأنشطة السياسية، بعد الهزيمة في العدوان الثلاثي أو حرب السويس في عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٦٦، بـــدأ تمرد الطلاب في الظهـــور وأصـــبحت قـــوتهم السياســـية واضـــحة (A. Abdalla, 2008,p.21)

كان التوسع في التعليم أحد الإنجازات الاجتماعية التي حققها عبـــد الناصـــر. ومع ذلك، واجهت مصر في عهد عبد الناصر ١٥ عامًا من الحرب. وبالتـــالي ونتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي واجهتها البلاد في تلك الفترة، ومناخ حرب يونيو ١٩٦٧م جعلت الخطط دون تنفيذ وأخذ التخطيط يتراجع(طلعـــت الـــدمرداش، ٢٠٠٢، ص٢٥٩)، وذلك بسبب حشد الموارد الاقتصادية لمواجهة ظروف اقتصاديات الحرب، واستمرت الدولة في وضع خطط سنوية، كانت أشبه ما يكون بالبرامج السنوية التي لا تخرج للواقع(محمد عبدالمنعم واخرون، ١٩٧٤، ص٥٥)

٢-السياسة التعليمية في عصر الرأسمالية:

بتولي **الرئيس السادات** رئاسة الجمهوريـــة ١٩٧٠م وفـــي أعقـــاب حـــرب ١٩٧٣م، حيث شهد العالم تغيراً سريعاً وعميقًا في وجه النشاط الاقتصادي، وبرز هذا الاتجاه بوضوح عندما تبنت الحكومة سياسة جديدة لتحرير وانفتاح الاقتصاد المصري بهدف الخروج من عصور سادت فيها إستراتيجية تنمية يقودهـــا القطـــاع العام(امـــل صديق عفيفي، ٢٠٠٠، ص ٦٩) وهو ما اقتضى بدوره التحول إلى سياسة اقتصـــادية مخالفة للتخطيط المركزي والاعتماد على القطاع العام ليكـــون شـــريكًا فـــي التنميـــة الاقتصادية، ومضمونها إطلاق حرية السوق(محمد رضا العدل، ١٩٨٢، ص٢١٧).

بدأ هذا العصر الجديد بمرحلة جديدة بإعطاء أولوية وأهمية للتنمية الاجتماعية موازيةً للتنمية الاقتصادية؛ فالتنمية الاجتماعية لها نصيبها الحـــق فـــي الإســـتراتيجية الحضارية الشاملة، ولا يمكن أن تكون تلك التنمية اقتصادية خالصة، بل لابد أن تكون

اجتماعية في نفس الوقت، وإن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تستقيم وتنطلق إلا إذا تم مسايرتها بتنمية اجتماعية بمعدلات متكافئة، ويكفي القول إنه يستحيل السير طويلًا فـــي سياسة تصنيع شاملةً دون توفير العدد اللازم من العمال المؤهلين والفنيين والإداريـــين على مختلف المستويات. ولذلك لا يمكن ترك المواطن فريسة للأمية أو التخلف، ولكن إعطائه كافة فرص التطور، حتى يعطي أحسن ما لديه(هيئة تحرير مؤسســـة الاهـــرام المصرية،١٩٧٤، ص١٤١). وهذا بناءً على ما تم تقديمه فـــي دســـتور ١٩٧١م فـــي المواد ١٨: ٢١ المتعلقة بالتعليم بأنه حق تكفله الدولة، وهـــو إلزامـــي فـــي المرحلـــة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام لمراحل أخرى. وتشرف على التعلـــيم كلـــه، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج. وأن التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعلـــيم العـــام، والتعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة، ومحو الأمية واجب وطني تجتهد كل طاقات الشـــعب مـــن أجـــل تحقيقـــه(دســـتور جمهوريـــة مصـــر العربية،١٩٧١، ص٣).

وعليه، اتجهت الدولة اتجاها عكسيًا إلى الغرب وبالذات صوب الولايات المتحدة الأمريكية، وصدرت قوانين استثمار رأس المال العربي والأجنبي وعلى رأسها القـــانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤م تأكيداً للانفتاح؛ كما أعلن وقتها. وبدأت مصر تعتمد على الاقتراض من الدول الغربية، وبدأ التعليم الخاص يتسع ويزداد الاستثمار فيه.

وكانت إحدى الاستراتيجيات التي اتبعتها حكومـــة الســـادات لكـــي تســـتعمل ميزانيتها المحدودة هي البحث عن المعونة الغربية، وبدأت هيئة المعونة الأمريكية والبنك الدولي، والعديد من المنظمات الأخرى في دعم الحكومة المصـــرية بالجانـــب المـــالي . وبحلول عام ١٩٨٠م أصبحت مصر في طليعة المستفيدين من برامج المعونة الأمريكية للتنمية.(Ali Ibrahim, 2010, Pp. 774&775)

أصبح الخطـــاب "شـــبه اشـــتراكي" متجهًا نحو الرأسمالية، مـــع تباعد الفكر تدريجيًا عن مبدأ التعليم المجاني. ويجد هذا الخطاب "تفسيره في أمرين أولهما فقر

الشـرعية لـدى هـذه النخبـة الحاكمـة الجديـدة، وثانيهمـا عجزهـا بالتـالي عـن مواجهـة ضـغوط الـرأي العـام المطالـب بالتوسـع فـي فـرص التعلـيم عمومًا والتعليم العالي على وجه الخصوص. وقد اتبعت فـي مواجهـة هـذه الضـغوط الطـريـق الـذي بـدا أسـهل ولكـن كانـت عواقبـه أخطـر علـى مسـتقبل الأجيـال الشـابة وربمـا الاسـتقرار الاجتمـاعي والسياسـي فـي مصـر، فقـد سـمحت بتوسع هائل في المـدارس الثانويـة عمومًـا وفـى القسـم الأدبـي فـي المـدارس الثانويـة العامـة، وفيمـا يسـمى بالكليـات النظريـة علـى مسـتوى الجامعـات، واتبعـت نمطًـا فـي النمـو لا يولـد فـرص عمالـة كافيـة، وكانـت النتيجـة هـي نمـو البطالـة بـين خريجـي المـدارس الثانويـة والجامعـات(مصطفى كامل السيد، ٢٠١٨، ص١٠).

أما الواقع، فمع تباطؤ الاقتصاد، أصبح نظام ضمان التوظيف أكثـر وأكثـر صعوبة. منذ عام ١٩٧٨م فصاعداً، سمحت الحكومة للمؤسسات العامة بالالتفاف على نظام ضمان التوظيف(Christine Binzel, 2011, p.8). كما عُرض على موظفي القطـاع العام أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر من أجل العمل في القطاع الخاص، وبالتالي، كان نظام ضمان التوظيف سارياً جزئياً فقط. أدى هذا إلى زرع بذور الإحباط التي عـانى منها الخريجون الشباب العاطلون، ومعظمهم من ذوي الدخل المنخفض، فـي العقـود التالية. ومن ثم، من بعض النواحي، كان لنظام التعليم دور يلعبه فـي تعزيـز عـدم المساواة والظلم الاجتماعي الذي نتج عن السياسات التي بدأت في هذا العصر.

بعد وفاة السادات، ودخول مرحلة جديدة، استمرت فيها المرحلة الأولي تقريباً بما كانت عليه. تميزت تلك الفترة (١٩٨١م-٢٠١١م) بالثبات والاستقرار النسبي فـي بداياته باتباع فكر سياسة الانفتاح، ففي السنوات الأولى كان قريباً ممـا كانـت عليـه مرحلة السادات، وكانت المحاولة في المرحلة الثانية الحفاظ على الوضع الحالي كمـا كان عليه. وأُعطيت الفرصة للحوار وإنشاء الأحزاب وحرية الرأي، والتأكيـد علـى الديمقراطية باعتبارها تقوم على الاختلاف في الرأي(عبدالعظيم رمضـان، ١٩٨٥ص ص ٢٤،٢٥)، وهو ما انعكس بطبيعته على التعليم حيث توجه التعليم بمجموعة مـن

المبادئ والأهداف العامة من أهمها تحقيق ديمقراطية التعليم بتوفير القدر الضـــروري من التعليم النظامي لجميع أفراد الشعب وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وإيصـــال خـــدمات التعليم لكل فرد مع تمكينه من النمو إلى أقصى ما تؤهله مواهبه وقدراتـــه، وتوجيـــه التعليم من أجل التنمية الشاملة وتوفير الأطر الفنية والعملية الماهرة والمدربـــة التـــي تكفل دمج عملية الإنتاج وحركة الاستثمار وغيرها من الأهـــداف الأخـــرى(المركـــز القومي للبحوث، ١٩٨٤، ص٣)، وإعلان مجانية التعلـــيم قبـــل الجـــامعي وإلزاميتـــه بالمدرستين الابتدائية والإعدادية وهو ما تضمنته المادة ٤،٣ من قانون التعلـــيم رقـــم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م(قانون رقم ١٣٩ لسنة١٩٨١، ١٩٨١، ص ص ٣،٢).

باستمرارية السياسات الاجتماعية والاقتصادية في ظل نظام الرئيس مبـــارك على غرار الإصلاحات والسياسات التي بدأت في عهد الســـادات، وبعـــد التحـــولات الاقتصادية النيوليبرالية التي بدأها السادات، اعتقدت حكومة مبـــارك أيضـــاً أنهـــا لا تستطيع إحراز تقدم كبير دون مساعدة مالية وتقنية أجنبية كبيـــرة (Ali.S. Ibrahim, 2010, p.502). فإن ما عاب عهد مبارك إحاطته بوزراء ورؤساء وزراء دون خبرة عن المناصب التي كانوا يشغلونها، بدايةً من رئيس الوزراء إلى أسفل سلسلة القيـــادة. فقد بدا أن هناك نقصاً في الرؤية والتخطيط ولم يكن واضحاً ما هي السياســـات التـــي سيتم تنفيذها. وعلى سبيل المثال، عدم دراية وزير التربية والتعلـــيم لـــيس بسياســـات التعليم ونفس الشيء وزراء الصحة والإسكان والتخطيط الاقتصادي والتنمية. وقد لعب هؤلاء المسؤولون والوزراء الذين أحاطوا بالرئيس دوراً رئيسياً في إضعاف الدولـــة، وبالتالي لم يتمكنوا من البناء الأمثـــل(G. Amin, 2011,p.17). تـــأثر التعلـــيم ســـلباً بتحولات الأيديولوجيا والسياسة الجديدة للعصر، فقد تأثر التعليم سلباً بتغير الـــوزارات والوزراء. طرحت وزارة التربية والتعليم في أواخر السبيعينات ورقة بعنوان "تطـــوير وتحديث التعليم في مصر"، أرادت أن تقف من ورائها على آراء الهيئـــات المختلفـــة، وأصدرت في أوائل الثمانينات كتاباً آخراً بعنوان "تطوير وتحديث التعليم في مصـــر، سياسته وخططه وبرامج تحقيقه"، وضعت فيه موجز سياستها التعليمية وبرامج تنفيذها،

ثم أصدرت كتاباً ثالثًا عنوانه" الإطار العام المقترح لخطة التحرك نحو تنفيـذ بـرامج تطوير وتحديث التعليم في مصر"، تضمن برامج متنوعة وحـدد الأهـداف والمهـام والأنشطة والجهات المشاركة في الإعداد والتنفيذ والتوقيت المنتظر لتحقيق الأهـداف. وليس من المبالغة القول بأن معظم ما تضمنته تلك السياسات لم يتحقق على الإطلاق. وتتغير الوزارة ويتعين وزير جديد في يوليو ١٩٨٤م، وتصدر وثيقة أخرى عنوانها " سياسة التعليم في مصر". ويخرج الوزير في سبتمبر ١٩٨٥م، ويحل محله وزيراً آخر وتصدر قرارات تلغي قرارات سابقة، ويلغي قرار الوزير السابق، ثم تتغير الـوزارة مرة أخرى عام ١٩٨٦م، ويعلن عن وضع سياسة تعليمية جديـدة (احمـد إسـماعيل حجي، ١٩٨٧، ص ص ١٣٢٢،١٣٢٣).

ومع ظهور الأزمة الاقتصادية في الثمانينات التي كان لها انعكاساتها المختلفة على التعليم وسياساته واتجاهاته وذلك لدرجة ارتباط عملية صنع السياسـة التعليميـة واتخاذ القرار بالمشكلات الاقتصادية. فقد نتج عن الأزمة الاقتصادية مديونية خارجية وتضخم داخلي وبطالة. وقد انعكست الأزمة الاقتصادية سلبًا على التعليم وتمثلت فـي تدهور الأبنية المدرسية وتعدد الفترات وارتفاع كثافـة الفصـول وانخفـاض القيمـة المخصصة للتعليم (سعيد إسماعيل علي، ١٩٨١، ص١٨).

ولم يقف الأمر عند ذلك فلقد انعكست سياسة التحرر الاقتصادي على السياسة التعليمية في توجهاتها إلى خصخصة التعليم فقد زحف المال إلى قطاع التعلـيم تحـت شـعار مساعدة الدولة في توفير الخدمات التعليمية متمثلة في صيحات الرأسـمالية المهيمنـة على النشاط الاقتصادي والخدمي والتي لا تريد أن تستثني نظام التعليم فـي ثروتهـا باعتبار التعليم سلعة للإتجار(محمد سيف الدين فهمي، ١٩٩٢، ص ص٢٢). ونتيجـة لأيديولوجيا الانفتاح والخصخصة وتنامي فكر رأس المال الخاص، أصبح التعليم كبش فداء أو إذا أمكن القول ضحية الفكر السياسي السائد. أصبحت المؤسسة التعليمية هيكلًا لتعليم صوري، ولا تتم الخدمة التعليمية وفق الحد الأدنى الضروري للقول بـأن هـذه المؤسسة تقدم تعليماً حقيقياً، ليُفتَح الباب واسعًا أمام السوق السوداء لتقديم خدمة تعليمية

خارج إطار مؤسسة التعليم، في نظير دفع الثمن حسب قوانين العرض والطلب والتـــي تتيح لهذا الثمن أن يتزايد طاما هناك استمرار وقبول عليها وتدهور الخدمة التعليميـــة الرسمية، مثلما لا تتوفر سلعة معينة في منافذ بيعها الطبيعية القانونية، فيظهر سماسرة يقدمونها على أن تكون بسعر أعلى ويضطر المحتاج للرضوخ لذلك، وهو مـــا حـــدث باسم الدروس الخصوصية(سعيد إســـماعيل علـــي، ٢٠٠٨، ص ص ٩٣،٩٢) وهنـــا يتوارى مفهوم حق التعليم كحق واجب للمواطنين، لتحل قوة المال كقوة حقيقية معتبراً التعليم سلعة تخضع لآليات السوق وقانون العرض والطلب. فمن أراد تعليماً، عليه أن يدفع أولًا.

واستمر ذلك إلى أن تفاقمت الأزمات الاقتصادية، وتدهور الوضع بشدة فـــي الـــ ١٥ سنة منذ عام ١٩٩٠م عما وصلت إليه آخر أيام المرحلة الأولى مـــن زيـــادة ديون وتراخي معدل الاستثمار العام وعدم استخدام وسائل التدخل الإداري لكبح جماح الاستثمار الخاص، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وهجـــرة المصـــريين مـــن محدودي الدخل وخريجي المعاهد والجامعات إلى الخارج لإيجاد متنفسًـــا مـــن تلـــك الظـــروف الاقتصـــادية وفرصـــة للعمـــل المجـــزي(جـــلال أمـــين، ٢٠١٢، ص ١٠٨،١٠٧،٩٩). وأصبح التعليم يعاني نقص في الرؤية والتخطيط، ولـــم يكـــن مـــن الواضح ما هي السياسات التي يتم تنفيذها، وتغيرها بتغير الوزراء (Momina Afridi & Amal Berrwin, 2017, p.66). ، وأن هناك غياباً للاســـتقرار، وتضـــارباً فـــي القرارات، وعشوائية في المشروعات الإصلاحية والتجديدية، فأصـــبح التعلـــيم حقـــل تجارب من الصعب ملاحقة ما يحدث فيه، الأمر الذي جعل ملاحظة الشـــعور بعـــدم وجود سياسة محددة، فهناك ملامح للسياسات تتغير وأمور تتعدل، ومـــؤتمرات تعقـــد وتنتهي، ولجان تتشكل وأوراق تظهر ووزراء يأتون برؤى، فإذا ما غـــادروا، فكـــل شيء يتبدل ويتغير في المبادئ التعليمية والسياسات التعليمية ومحـــاولات الإصـــلاح (سيف الإسلام علي مطر، هاني عبدالستار فرج، ٢٠٠٩، ص ٢٢،٢١). وبهذا بدا أن هناك نقص في الرؤية والتخطيط، ولم يكن من الواضح ما هي السياسات التـــي يـــتم تنفيذها.

وبناءً عليه، اتسمت السنوات الأخيرة في عهد مبارك بخيبة أمل متزايدة بـــين العامة وأولياء الأمور والطلاب بشأن حالة التعليم المضطربة في مصر. ظـــل نظـــام التعليم يعاني من رداءة الجودة، وتدهور البنية التحتية، وارتفـــاع معـــدلات التســـرب، والبطالة بين خريجي المدارس. عندما وصل مبارك إلى السلطة، لم يتم إلغـــاء نظـــام ضمان التوظيف على الفور. ومع ذلك، تم إجراء عدد من التغييرات على النظام، بمـــا في ذلك زيادة فترات الانتظار للوظائف في القطاع الحكـــومي، وخاصـــة لخريجـــي المدارس الثانوية. بحلول نهاية الثمانينيات، كانت فترة الانتظـــار أكثـــر مـــن خمـــس سنوات(Christine Binzel, 2011, Ps. 59:62). أصبح ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب من الأسر ذات الدخل المنخفض والإلغاء التـــدريجي لبرنـــامج التوظيـــف المضمون للخريجين مصدر قلق كبير خلال نظام مبارك وغذى الميول الثوريـــة بـــين مختلف الفئات المتضررة. كما عانى النظام من نقص المعلمين في المدارس الحكومية. كما تغيرت مهنة التدريس، حيث يلجأ معظم المعلمين في كل مـــن القطـــاعين العـــام والخاص إلى الدروس الخصوصية كمصدر للدخل(R.M Kandil, 2011, Ps.59:62).

استمر التعليم في التخبط منذ ثورة يناير ٢٠١١ وتقلب الأوضـــاع السياســـية والاجتماعية وتدني مستوى الانخفاض الاقتصادي، ثم فترة تولي إدارة الحكم من قبـــل القوات المسلحة، وتدنيها تحت حكم الإخوان المسلمين، ثم إدارة المحكمـــة الدســـتورية العليا. وبالتالي فإن عدم استقرار تلك الأوضاع السياسية فإنه يؤثر بطبيعته على التعليم سلباً نظراً لعدم الاستقرار وتخبط القرارات.

٣-المقارنة بين عصري الاشتراكية والرأسمالية:

تعرضت مصر خلال عصري الاشـــتراكية والرأســـمالية علـــى اخـــتلاف توجههما الأيديولوجي والسياسي، إلا أنهما اشتركا في مدى تعقيـــد صـــنع سياســـات التعليم والإصلاح شكلتها القيادة السياسية المصرية التي لها الكلمة الأعلـــى والأولـــى والأخيرة.

يعتبر عام ١٩٥٢م عاماً سياسياً مميزاً؛ نظراً لما أحدثه من تحولات سياســية واقتصادية واجتماعية وتعزيز الاشتراكية العربية، أثرت تعليمياً. كـــان مـــن المهـــم دراسة تحولات السياسة التعليمية. فقد أحدث ناصر تحولًا كبيراً من حيث نشر التعليم في مصر وتوسعته. لكن جهود ناصر في تعزيز الاشتراكية والقومية العربيـــة فـــي مصر قد تم قمعها بعد عام ١٩٧٠م عندما فتح السادات الباب أمام الغرب والانخراط الأجنبي. كان هذا تحولا كبيراً أقره مبارك عندما أصبح رئيساً خلفًا للسادات. وفيمـــا يلي يمكن عمل مقارنة بين العصرين فيما يلي:

أ- سياسة الكم مقابل الكيف:

كان لسياسة مجانية التعليم في عصر الاشتراكية الفضل في توســـعة التعلـــيم وإتاحته للطلاب، ولكن كان هناك عدم توازن بين المساواة والاتاحة والتوسع، وبـــين جودته وكفاءته، ولم يستطع في النهاية ضم كل من كان في سن التعليم، فبالرغم مـــن كم الأعداد الطلابية التي التحقت بالتعليم، إلا أن كان هناك ما يقابلها خارجه، ويرجع السبب إلى عدم إيجاد عدد كبير المؤسسات التعليمية لكي يسعهم، بالإضافة إلى الفئات المهمشة التي تعيش في المناطق النائية والتي سقطت مـــن الاعتبـــار. أمـــا عصـــر الرأسمالية فتبني سياسة "الباب المفتوح" كانت بداية الأزمـــات الاقتصـــادية الحقيقيـــة وتدهور الوضع الاقتصادي، وبالتالي انعكس التدهور على الحياة المعيشية المجتمعية التي أساسها الخدمة التعليمية المقدمة، وبدأ مفهوم سياسة التعليم في الاختفاء تدريجياً. تعاملت الحكومات المصرية مع قوى داخلية وخارجية قوية أثرت في سياساتها فـــي مختلف القطاعات. تم استخدام قطاع التعليم كقناة لتشكيل الهوية السياســـية والدينيـــة والوطنية للمصريين. وبالتالي يمكن القول إن تحول الفكر بين العصرين كان الســـبب الرئيس في تخلخل الوضع الداخلي للأوضاع المجتمعية لمصر وجعل الطريق واسعاً سانحًا للتدخل الأجنبي سياسةً واقتصادًا وثقافةً وتزييف الوضع التعليمي بأن السياسات التعليمية الغربية هي الأنسب والأكثر ملاءمة للتعليم المصري. الأمر الـــذي أعطـــى الأحقية لتدخل الغرب في تحول الفكر المصري والأيديولوجيا السائدة ليصـــل الأمـــر

إلى الإيمان أن التقدم والتطور يأتي فقط من الغرب، وبالتالي أصبح الأمر سهلًا لتبني الرأسمالية الغربية كما آمن السادات ومن خلفه.

ب- عدم استقرار السياسات التعليمية:

من الموقف القومي للعصر الاشتراكي إلى السياسات النيوليبرالية للعصر الرأسمالي، تعرض نظام التعليم المصري إلى التخبط وعدم الاستقرار في القرارات والسياسات التعليمية، بداية من السياسة الداخلية ومحاولة الإصلاح التعليمي، إلى جانب التدخل الأجنبي في نظام التعليم المصري. مع تعداد السكان الهائل والسياق الجغرافي السياسي الاستراتيجي، تم تصوير ذلك جيداً في عصور عبد الناصر والسادات ومبارك، الذين لعبوا دوراً حاسماً في بناء مصر الحديثة. لقد نجت الفلسفات والجماعات والجهات الفاعلة المتعددة التي كانت جزءاً من السياق التاريخي لمصر حتى الوقت الحاضر وتشكل الدولة بعد الثورة. كانت إحدى الاهتمامات الرئيسية لسياسة التعليم في مصر في عصر الاشتراكية إتاحة التعليم، أي سياسة الكم دون الاهتمام بالكيف والجودة، أما عصر الرسمالية والانفتاح، الذي حاول ضمان الكيف مع الكم، وزيادة إتاحة فرص التعليم الجيد، اتجهت فيها مصر لمسار أدى لضياع الكم والكيف معاً ويرجع ذلك إلى التخلي عن دور القطاع العام، وتبني فكرة تحويل عبء مهمة التعليم إلى القطاع الخاص والتنحي عنها من قبل الحكومة المصرية. الأمر الذي أثار احتجاجات من الطلاب وأسرهم، حيث أن فكرة الوصول المجاني كحق من حقوق الإنسان كانت متأصلة بعمق في الثقافة المصرية منذ عصر الاشتراكية، إلا أنها لم تعد موجودة بالمعنى الحقيقي في عصر الرأسمالية منذ عصر السادات، فلم تتوفر سياسة تعليمية واضحة لإصلاح التعليم خلال فترة السبعينات لغياب النظرة إلى التعليم بشكل شامل، فقد كان التخطيط للتعليم وتطويره وإصلاحه يتم بطريقة جزئية دون تحقيق النظرة المتكاملة له على الإطلاق.

كما أدى الاكتظاظ السكاني، وعدم المساواة في الوصول، وانهيار الهياكل التعليمية إلى ثورة ضد النظام القائم. وأشارت مطالب الثوريين إلى تحول كبير في

كيفية رؤية المصريين بشكل عام لمستقبل يتميز بالحرية الشخصـــية والتمكـــين. لقـــد سلطت الثورة الضوء على صمود وإمكانيات الشباب والطلاب فـــي المطالبـــة بنظـــام تعليمي قائم على المساواة. تظهر الثورة أيضاً أنه عندما ينفصل الطـــلاب ولا يلعـــب نظام التعليم دوراً في ضمان وجود سكان متعلمين جيداً وعاملين ومزدهـــرون، فـــإن المجتمع ككل معرض لخطر عدم الاستقرار والفوضى.

ج- السياسات المحلية والعالمية:

على الرغم من مناداة العصر الاشتراكي بالقومية والمساواة اجتماعياً بشـــكل عام، وتعليمياً بشكل خاص، إلا أن الوضع لم يكن كمـــا يـــنص الدســـتور وتنـــادي الأيديولوجيا الاشتراكية متأثرة بالفكر الشيوعي السوفيتي، كما اختلفـــت الأيـــديولوجيا الرأسمالية عنها في الاتجاه المعاكس، رغم تبنيها العديد مـــن الأفكـــار والاتجاهـــات الاشتراكية التي بدأ التخلي عنها شيئًا فشيئًا ويرجع ذلك إلى محاولة مصر أن تتجـــه اتجاهًا عالميًا وأن تسير تبعًا للتيار العالمي الذي اتجهت فيه معظم دول العـــالم إلـــى تبنى الأيديولوجيا الرأسمالية، وبدلًا من ضمان إتاحة التعليم للجميع وضمان مجانيتـــه مثلما حاول العصر الاشتراكي فعله، أولت الحكومة التعليم الجيـــد تـــدريجيًا للقطـــاع الخاص، ويرجع ذلك إلى وضع قوانين الخصخصة الذي أثر على السياسات العامـــة للدول، ولم تستطع السياسات التعليمية النجاة منها، فقد أخل التعليم الخاص بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمي لأنه لا يقبل إلا الطبقات العليا النخبة القادرين ماديًا مما يؤكد تحيزه نحو فئة مجتمعية دون غيرها، يقدم لهم خدمة تعليمية عالية في مقابل مدارس مجانية للأغلبية تعاني من مشكلات تعليمية وذلك جعل من القدرة المالية معيـــاراً للحصـــول على جودة تعليمية. ويرجع هذا إلى التوجه نحو الخصخصة في شتى مناحي الحيـــاة المجتمعية. يعني ذلك تخلي الحكومة عن وظيفتهـــا وأهميـــة وجودهـــا المحاســـبي، واستمرار فكرة القطاع الخاص هو الأقوى، ومقدم الخدمة الجيـــدة، يخـــرِّج طلابًـــا متميزين مؤهلين لمتطلبات السوق. وبالتالي أصبح التعليم أداة تعترض مجانية التعليم التي قدمت حظًا كبيراً لعموم الناس، وبدلًا منها فقد حُرِم الكثيرين منها، مؤديـــا إلـــى فرض تمايزاً للتفاوت بين الطبقات الاجتماعية وفي الحصول على الفرص التعليمية.

لتتوالي سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ الثمانينات والتي جعلـــت مـــن التعلـــيم مجالًا للاستثمار، وقد انتهز رجال الأعمال فرصة دعوة الدولـــة لكافـــة القطاعـــات للمشاركة في رسم السياسة التعليمية وقد زاد مشاركة القطاع الخاص في الاســـتثمار التعليمي مما أدى إلى التفاوت بين نوعيات التعليم العام والخاص، لتســـتمر سياســـات التمييز وتظل الأقوى.

كان نتيجة ذلك، تعرض التعليم المصري للانقسام وظهور طبقية التعليم التـــي يصعب معها تحقيق ما أكدته دساتير بعض الدول ومواثيقها من صور العدالة. فتكتب الدساتير في اتجاه، أما الفعل الواقع يسير في اتجاه معاكس، مما ينشـــأ عنـــه طبقيـــة ليست في الجانب التعليمي فقط، لكن هي أساس سير التخطيط وتقويمه. ففـــي حالـــة مصر، غابت المساءلة والمراقبة، فغاب التقييم وغاب الهدف وغابت المسؤولية. كان مقابل دخول القطاع الخاص في التعليم، انسحاب الدولة تمامًا من تقديم تعليم تنافســـي للتعليم الخاص، جعلت منه المهد الوحيد الذي يطلبه الطالب للحصول علـــى فرصـــة تعليمية جيدة. فالتعليم الخاص موضع طلب شديد من أولياء الأمور القادرين ليحظـــى أبناءهم بحظ أوفر في سوق العمل، لكن في المقابل أدى ذلك إلـــى حرمـــان الفقـــراء ومحدودي الدخل من فرص متكافئة في التعليم واحتكار أبناء الأغنياء له، لنصل إلـــى عصور العنصرية والتمييز. ويرجع ذلك إلى خطأ مفهوم الأيديولوجيا الرأسمالية التي تستند أساسًا إلى التنافسية دون الانسحاب، لكن الحكومة بداية من تطبيق الرأسمالية قد بَنَت حاضر ومستقبل دولة بأكملها على مفهوم خاطئ، انتقل عبر أجيال وحكومـــات لتستكمل حكمها على مفهوم خاطئ، بناءً على عقدة الخواجة التي تكمن وتترسخ لتقليد الغرب تقليداً أعمى دون اعتبار لسياق مجتمعي تبلور أيديولوجيات ومفاهيم لتناســـب بيئتها وطبيعتها التي بالتأكيد وبالضرورة يجب أن تختلف عن سياقها التي نشأت فيه.

٤- نتائج البحث :

من خلال ما تم عرضه، يمكن وضع بعض الإجراءات المقترحة في محاولـــة ربط السياسات التعليمية بالأيديولوجيا والسياسة العامة إيجابيًا، من حيث رغبة الدولـــة

في توجيه التعليم تبعاً لأيديولوجيتها وسياستها، وقدرة التعليم على تلبية تلـــك الرغبـــة وتحقيق دوره المنوط به من إحداث تطور وتنمية وإصلاح...

- تبني أيديولوجيا أو سياسة نابعة من السياق المحلي؛ أي الأيديولوجيا التي تستطيع التكيف مع البيئة التي تنشأ فيها. فالأيديولوجيا كالكائن الحي الذي يحتاج لمنـــاخ معيشي مناسب يستطيع فيها أن يعيش وتنمو وتجد من يألفها.
- لا ينبغي نقل أيديولوجيا أو سياسة متبعة دولياً إلا بعد ملاءمتها بالسياق المحلـــي الجديد التي تنقل إليه. فلا ينبغي نقل أيديولوجيا نقلًا صريحاً دون تعريضها لعملية تنقيح ننتقي خلالها ما يلائم ونستبعد ما يجعل السياق المحلي الجديد ينفر منها.
- تهيئة الشعب المستقبِل للأيديولوجيا الجديدة ثقافياً. وبالتالي فعملية تمهيد الشـــعب لتحويل أيديولوجيا أو فكر اعتاد عليه أمر شديد الصعوبة، لكنه ممكناً حتـــى وإن طال زمناً لكنه أفضل من عدم التمهيد لـــه بـــالتحول الأيـــديولوجي والسياســـي وفرضها بشكل صارم ومفاجئ فيؤدي إلى رفضها وعدم التقبل. لـــذلك محاولـــة إقناعه بأنها الأفضل هي أقصر الطرق وأنجحها.
- إعطاء فرصة ومساحة من الحرية لإبداء الرأي والتفكير النقدي دون خوف مـــن عقاب أو تهديد من السلطات العليا. فلا ينبغي عزل السياسة عن التعليم بغـــرض حماية النظام الحاكم أو خوفاً من حدوث انقلاب. يتطلب الأمر إعطاء قدراً مـــن الحرية للتعبير عن الرأي في حدود ما تســـمح بـــه التقاليـــد والأخـــلاق. ومـــن الضروري عرض المحتوى السياسي الحقيقي دون تزييـــف للواقـــع أو تحريفـــه بغرض خدمة مصالح جماعة بعينها، أو إخماد فكر، أو توجيه الفكر لاتجاه معين. يحتاج ذلك إلى تغيير الفكر الأيديولوجي للنظام الحاكم وتغيير نظريـــة الشـــعب الجاهل والمغيب سياسياً هو الأسهل لحكمه، والنظـــر إيجابيـــاً إلـــى أن الثقافـــة السياسية تجعل من شعبها شعباً أكثر وعياً وإدراكاً وقدرة علـــى تفهـــم الأمـــور والمواقف والتصرف بعقلانية.
- ربط التعليم بالسياسة أمراً ضرورياً بغرض تثقيف الطلاب سياسياً. يُقدَّم المحتوى السياسي للطلاب بغرض تعزيز قدرتهم على قراءة المواقف السياسية التي تحدث

في مجتمعهم وفي العالم قراءة صحيحة وتحليل الأفكار والخطابات بشكل حقيقي واقعي وسليم.

- التكامل بين السياقات المجتمعية المختلفة كالسياسة والاقتصاد والتعلـيم والثقافـة وغيرها، بحيث لا يمكن عزل أحدهم عن الآخر، فلكل منهم دورة المؤثر وكذلك تأثره بالآخر. فعلى سبيل المثال، لا ينبغي فصل التعليم عـن السياسـة القائمـة والأيديولوجيا العامة للدولة. فلا يمكن للتعليم أن يقوم بدوره المتكامل في معـزل عن السياقات المحيطة به.
- التكامل بين جوانب السياق الواحد. فلا ينبغي تنمية أحد جوانب السـياق الواحـد وإغفال الآخر. فعلى سبيل المثال، لا يمكن الاهتمام بـالمتعلم واحتياجاتـه دون مراعاة لاحتياجات المعلم المهنية أو المادية أو الاهتمام بالمكونات المادية للمبنى التعليمي أو الوسائل التعليمية على حساب احتياجات جانب آخـر. لـذلك فمـن الضروري إحداث تنمية وتطوير لجانب تعليمي دون الآخر في آن واحد، حتى لا يحدث سخطًا بين جوانب السياق أو يؤثر جانبًا على الآخر سلبًا وتفقد هنا عمليـة الإصلاح هدفها الصريح في هذه الحالة. أما إن لم تسـتطع الجهـات التنفيذيـة إحداث إصلاحًا متوازيًا لجميع الجوانب في آن واحد، فإن عامل الـزمن عامـل مهم جدًا، وفي هذه الحالة يكون التقارب الزمني لإصلاح جوانب السياق الواحـد هو الحل لنجاح الخطط التنفيذية وتحقيق الهدف.
- ربط التعليم والاقتصاد في علاقة متبادلة. فلا ينبغي أن تكـون علاقـة أحاديـة الجانب بأن يعطي أحدهما ويستفيد الآخر فقط. يستفيد التعليم اقتصاديًا من حيـث زيادة النسبة المقدرة للإنفاق على التعليم، لإخراج منتج جيد قادرًا على مواكبـة متطلبات الاقتصاد المحلي والعالمي في صورة تنافسية.
- تطبيق الفكر التنافسي والتميز بصورة صحيحة بين القطـاع العـام والخـاص. فينبغي أن تلتزم الحكومة بدورها المنوط به؛ بمعنى عدم سلب نفسها من تحمـل المسؤولية لكي يُفسح الطريق للقطاع الخاص المستبد. ضرورة وضع الطـرفين

في صورة متوازنة هو الأفضل لصحة المجتمع، وإن كان هناك حاجة لرجاحـــة كفة الميزان للقطاع العام لتقديم خدمة مميزة وتلبية احتياجات الشعب بشكل غيـــر استغلالي. ففكرة القطاع الخاص قائمة على تحقيق ربح مقابل خدمة مميزة، لذلك يتجه المستفيدين لها لأنهم يجدوا فيها ما يلبي احتياجهم بشـــكل جيـــد، ممـــا أدى لتخلي دور الدولة عن دورها. لذلك ينبغي توجيه الفكر الأيديولوجي القائم علـــى نجاح القطاع العام وخدماته من خلال تطوير ذاته بشكل يكافئ القطاع الخـــاص، وإن كانت هناك ضرورة لنبع الجودة من خلاله. قياسًـــا علـــى ذلـــك، الاهتمـــام بالتعليم. ضرورة الاهتمام بالخدمة التعليمية الحكوميـــة بشـــكل ينـــافس التعلـــيم الخاص، ويليق بتخريج منتج لديه من المؤهلات ما يجعله متميزاً عالمياً.

- التخطيط المتكامل والمترابط سياسيًا وتعليمياً. فمن أهم نتائج البحـــث التـــي تـــم التوصل لها من خبرة دولة المقارنة هي التخطيط الشمولي وإعطاء نظرة عامـــة متكاملة تسير في طريق التنفيذ دون ربطها بأشخاص أو قيادات، والابتعاد عـــن ثقافة الترقيع والحلول الموقِفية المؤقتة التي تسكن الألم، وتخفـــي العيـــوب دون علاج نهائي قاطع وصريح. لا يأتي هذا العلاج إلا فـــي ضـــوء تبنـــي مفهـــوم التخطيط الشامل المتكامل.

ومما سبق يمكن القول إن النظام التعليمي وسياساته لا تظهر من فـــراغ ولا يتطور دون تدخل، بل ينشأ من خلال الأيديولوجيا والسياسة العامة التي ترغب فـــي بناء نظام تعليمي بشكل معين وذي خصائص معينة. فهو انعكاس لما يحـــدث حولـــه من تغيرات فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. لكن الأمـــر الأهـــم هـــو كيفية المواءمة بين السياسة العامة والسياسة التعليمية بحيث يلبي التعلـــيم الرغبـــة السياسة والفكر الأيديولوجي القائم، ويحقق دوره المنوط به عمله.

مراجع البحث

المراجع العربية:

١- احمـــد إســـماعيل حجـــي: **السياسة التعليمية في مصر وبرامج تنفيذها، رابطة التربية الحديثة**، أبحاث مؤتمر نحو مشروع حضاري تربوي لمصر، القـــاهرة، إبريل ١٩٨٧.

٢- _____: **تطـوير التعلـيم فـي زمـن التحـديات الأزمـة وتطلعـات المستقبل**، الطبعة الأولى، **مكتبة النهضة المصرية**، القاهرة، ٢٠٠٤.

٣- إسماعيل عبد الفتـاح عبد الكـافي: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، ٢٠٠٥.

٤- آمـال كامـل أنـدراوس: **السياسـات التعليميـة فـي مصر بـين النظريـة والتطبيـق**، رسـالة ماجسـتير غيـر منشـورة، **معهـد الدراسـات والبحـوث التربويـة**، جامعـة القاهرة، ٢٠٠٠.

٥- أمل صديق عفيفي: **الخصخصة توصف وتعميم، الهيئة المصرية العامة للكتاب**، القاهرة، ٢٠٠٠.

٦- ب. ج. فـاتيكيوتس: **جمـال عبـد الناصـر وجيلـه**، ترجمـة سـيد زهـران، **دار التضامن**، بيروت، ١٩٩٢.

٧- بثينة عبد الرحمن التكريتي: **جمال عبد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصري**، الطبعة الأولى، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، مارس ٢٠٠٠.

٨- جلال أمين: **قصة الاقتصاد المصري من محمد علي إلى حسني مبارك**، الطبعة الأولى، **دار الشروق**، القاهرة، ٢٠١٢.

٩- جمهوريـة مصـر العربيـة: **تطـور التربيـة والتعليـم فـي جمهوريـة مصـر العربيـة خلال الفترة من ١٩٨١/١٩٨٢ إلى ١٩٨٣/١٩٨٤، المركز القومي للبحوث التربوية**، القاهرة، ١٩٨٤.

١٠- _____: **دســتور الجمهوريـــة المصـــرية، جريـــدة الوقـــائع المصرية**، عدد غير اعتيادي، يناير ١٩٥٦.

١١- حليم جريس: **إصلاح التعليم دعوة إلى تحرير التعليم المصري من عثراته، مكتبة الأنجلو المصرية**، القاهرة، نوفمبر ١٩٩١.

١٢- رئاسة الجمهورية: **دستور جمهورية مصر العربية، وثيقة إعلان الدستور، الجريدة الرسمية**، ١٢سبتمبر ١٩٧١.

١٣- _____: **قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعليم، مادة ٣، ٤**، ١٩٨١.

١٤- سعيد إسماعيل علي: **الفساد في التعليم، عالم الكتب**، القاهرة، ٢٠٠٨.

١٥- _____: **هموم التعليم المصري، عالم الكتب**، القاهرة، ١٩٨١.

١٦- سلامة موسي: **الاشتراكية، مؤسسة هنداوي**، القاهرة، ٢٠١١.

١٧- سيف الإسلام علي مطر وهاني عبد الستار فرج: **خطايا السياسة التعليمية في مصر**: رؤيـة تحليليـة ناقـدة، المـؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية (أنظمة التعليم في الدول العربية التجاوزات والامل)، **كليـة التربيـة**، جامعـة الزقـازيق، ٢٠٠٩.

١٨- طلعت الدمرداش : " **التخطيط في ظل آليات السوق** "، **دار النهضة العربية**، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٩- عبد العظيم رمضان: **الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، الهيئة العامة للكتاب**، القاهرة، ١٩٨٥.

٢٠- فـاروق عبده فليـة وأحمـد عبـد الفتـاح الزكـي: **معجـم مصـطلحات التربيـة لفظًـا واصطلاحًا، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر**، الإسكندرية، يناير٢٠٠٤.

٢١- مـانع بـن حمـاد الجهنـي: **الموسوعة الميسرة في الأديـان والمـذاهب والأحـزاب المعاصـرة: مـن الفلسـفات السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والعلميـة، الرأسمالية، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع**، ١٤٢٠ هـ.

٢٢- محمد رضا العدل: **التخطيط الاقتصادي، دار التجارة والتعاون للطبع والنشر**، القاهرة، ١٩٨٢.

٢٣- محمد سيف الدين فهمي: **تأملات في سياسة التعليم في مصر، مجلة الدراسات التربوية**، ١٩٩٢.

٢٤- محمد عبدالمنعم وآخرون : **تقييم تجربة التخطيط في جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي**، القاهرة، سبتمبر ١٩٧٤.

٢٥- علـي محمـود رسـلان: **اتجاهـات السياسـة التعليميـة فـي مصـر فـي الفتـرة مـن ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠**، رسالة دكتوراه غير منشورة، **كليـة التربيـة**، جامعـة الأزهـر، ١٩٧٤.

٢٦- هيئـة التحريـر: **ورقـة أكتـوبر، مجلـة الطليعـة، مؤسسـة الأهـرام المصـرية**، مايو ١٩٧٤.

المراجع الأجنبية:

1- A. Abdalla: **The student movement and national politics in Egypt: 1923-1973, The American University in Cairo Press**, Cairo, 2008.

2- A. S. Ibrahim: **The politics of educational transfer and policymaking in Egypt**, **Prospects**, November 2010.

3- Christine Binzel: **Decline in Social Mobility: Unfulfilled Aspirations among Egypt's Educated Youth**, **Institute of Labor Economics**, Bonn, Germany, November 2011.

4- E. Buckner :**Access to higher education in Egypt: examining trends by university sector**. **Comparative Education Review**, 2013.

5- G. Amin: **Egypt in the era of Hosni Mubarak 1981-2011**. **American University in Cairo Press**, Cairo, 2011.

6- Mahmoud Emira: **Higher education in Egypt since World War II**: development and challenges, **Italian Journal of Sociology of Education**, 2014.

7- Momina Afridi and Amal Berrwin, "**Tracing Egyptian Education Policy in Changing Eras and Regimes**: **From 1954 to 2011**", **Emerald Publishing Limited**, vol.12, 2017.

8- R. M Kandil: **The Egyptian education system & public participation**, **Social Policy**, 2011

9- S. A. Cook: **The struggle for Egypt: from Nasser to Tahrir square, Oxford University Press,** New York, 2012.

10- W. Potter: **Modern education in Syria**, **Comparative Education Review,** 1961.

11- Y. G.-M. Lulat: **A history of African higher education: from antiquity to the present**, **Westport**, **Publishing Group Greenwood**, South Carolina, August 2005.

- **مواقع إلكترونية**:

1- **Policy**: https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/policy, accessed at 15-11-2018.

٢- مصـــطفى كامـــل الســـيد: **التعلـــيم العـــالي والسياســـة فـــي مصـــر** , http://www.pidegypt.org/download/24-2-2008education-conf accessed at 24-11-2018.